رؤية مستقبلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء تجارب التنمية السابقة (مع الإشارة إلى مصر)

د.هويدا عبد العظيم عبد الهادي(*)

مقدمة

لم يعد الانسان في أدبيات إقتصاديات التنمية هدفها فحسب وانما اصبح وسيلتها وأداتها، وبالتالي فالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية هى عملية طويلة الأجل، لابد و أن يسبقها رؤية طويلة الأجل متفق عليها مجتمعياً، تحدد الأهداف وترتب الأولويات وتقرر المنهج الواجب إتباعه . أي أن التنمية تتطلب جهداً مستداماً وعمل دءوبا ومتواصلا ، يستند إلى مخطط هيكلي، تتحدد في نطاقه البرامج والمشروعات، حتى تتحول الرؤية المجتمعية إلى واقع ملموس.

تنقسم هذه الورقة الي ثلاثة اجزاء رئيسية يدور الجزء الاول منها حول التجارب السابقة للتنمية الاقتصادية واسباب فشلها ، ثم ينتقل الجزء التالي الي عرض الاستراتيجيات الجديدة للتنمية ودورها في مواجهة التحديات السابقة ، وياتي الجزء الثالث ليعرض الرؤية المستقبلية مع الاشارة لبعض الامثلة والتجارب سواء في مصر او الدول الافريقية.

(*) استاذ الاقتصاد - معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة.

اولا: التجارب السابقة للتنمية الاقتصادية واسباب فشلها

لم تعد فكرة التنمية تتحقّق كلما ازداد حجم رأس المال الصناعي الممثّل بالآلات والتجهيزات المستوردة، أو كلما ازدادت مساهمة رأ س المال الصناعي في الناتج الوطني (بريتون، ١٩٩٨ : ٩٠٧). حيث عبرت مساهمات أرثير لويس في مطلع الخمسينيات عن الفكرة ذاتها، وهي أن النمو يتحقّق كلما اتسعت النواة الصناعية الحديثة على حساب القطاع الزراعي والريفي التقليدي. وتكوّنت آنذاك قناعة عامة بأن التنمية تتحقّق بمجرّد ازدياد حجم رأس المال الصناعي الوطني.

لكن سرعان ماثبت فشل هذه النظرية واتضح ذلك من استمرار البلدان النامية في مراكمة رأس المال الصناعي، أي التجهيزات المستوردة من دون الالتفات إلى أن نسبة تشغيل هذه المنشآت كانت ضعيفة، وأن إنتاجيتها كانت متردية للغاية، كما أن مساهمتها في تشغيل القوى العاملة المحلية كانت ضعيفة للغاية هي الأخرى. الأمر الذي نجم عنه ارتفاع مطّرد في البطالة (بريتون: ٩١٤). لـكـن الإسهـام الأهـم لـ بـريتــون فــي تفسير أسباب فشل التنمية هو في إظهاره كيف اعتمدت البلدان النامية خيار السهولة، من خلال استيراد المدخلات وقطع الغيار وإقامة قطاعات صناعية بكاملها على قاعدة تجميع سلع عادية ومعمِّرة (assembly plants) مقدمة لبيعها في السوق الداخلية المحميّة من المنافسة الخارجية. وسهّلت البلدان النامية هذا الخيار باعتماد أسعار صرف للعملة الوطنية تخفّض تكلفة استيراد المدخلات والسلع التجهيزية اللازمة لهذه القطاعات، وبتوفير الحماية الجمركية لها.

وترجع عدم قدرة البلدان النامية علي تحقيق اهدافها التنموية بسبب انها تغاضت عن هدف إنتاج الآلات (capital goods) بنفسها وبقدرتها الذاتية.ويرجع ذلك بالضرورة الي النظرية الليبرالية للتجارة الدولية بصيغتها التقليدية خاصة الأساس النظري الذي تستند إليه منظمة التجارة العالمية وبقية المؤسسات الدولية في الدفع لتحرير التجارة والمبادلات الدولية.

من ناحية اخرى، شهدت حقبة النيو- ليبرالية انهياراً لتجربة التخطيط في عموم البلدان النامية، وتحوّلت وزارات التخطيط في بلدان عربية عدّة إلى «هيئات تخطيط وتعاون دولي» تتولى تلقي المساعدات التي تمنّ بها المؤسسات والدول المانحة والإشراف على توزيعها.

بينما يلاحظ ان أجهزة التخطيط التي اعتمدت عليها كوريا الجنوبية وتايوان واليابان، كانت أولاً وأساساً «مجموعات تفكير» وثانياً أجهزة تنفيذية. أما نوع التخطيط الذي كانت تقوم به فهو تأشيري لتحديد الأهداف، على أن يترافق ذلك مع حوافز يصار لتحديدها بهدف دفع المؤسسات الإنتاجية الخاصة للسير في المشروع، ولثنيها عن الخوض في مجالات أخرى. وقد تكوّنت هيئات التخطيط هذه من اقتصاديين ومهندسين تقاسموا مقاعدها مناصفة، وفقاً للوصف الذي قدمه روبرت واد لها (واد، ١٩٩٠).

في كثير من الاحيان راى بعض الاقتصاديين أن الفرق بين نظريات النمو ونظريات التنمية إنما يتمثل في تركز نظريات النمو على توازن الاستثمار مع الادخار، في حين تركز نظريات التنمية على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكيفهما معا. وهذا الفرق رغم كونه لا يشكل تمييزا علميا إلا أنه يفيد في كونه تمييز للنظريات المتعلقة بالدول المتخلفة عن تلك المتعلقة بالدول المتقدمة رأسمالية أو اشتراكية. وعلى ذلك يحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات، تتناول الأولى النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، لتهتم الأخرى بظروف التنمية الاقتصادية بالبلدان المتخلفة.

حيث ركزت وجهات النظر في الخمسينيات وحتى السبعينيات حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في كل من نموذج كوزنتس ١٩٥٥، ونموذج سولو ١٩٥٦ ، واكدت الفرضية على ان معدل النمو الاقتصادي ياخذ شكل مقلوب **u** بمعنى ان النمو الاقتصادي في المراحل الاولى تزداد عدم المساواة خاصة في البلدان الفقيرة لكن سرعان ما يتراجع هذا التفاوت مع استمرار تحقيق

النمو .اما نموذج سولو فقد اشار الى النمو بشكل اسرع يحقق التقارب الدول الفقيرة مع البلدان المتقدمة في تحقيق العوائد الحدية لعوامل الانتاج جراء تدخل الدولة بشكل قوى. بينما عزز البنك الدولى دعم مشروعات البنية التحتية في الدول الفقيرة وهو ما يؤيد توقعات الدول الرسمالية في قدرتها علي تحقيق النمو والقضاء علي الفقر والتقارب الدولي .

في السبعينيات فشلت الدول النامية في التقارب مع الدول الغنية ، كما تدهورت الدخول في مناطق كثيرة في العالم ، وكان من الصعوبة بمكان ايجاد دليل على ان المساواة يمكن ان تتحقق في الاقتصاد العالمى او داخل الدول النامية.

وكان التناقض واضحاً بين الكينزين والنقديين Monetarist ، حيث شدد الاوائل على ضرورة تدخل الدولة من اجل تحقيق التقارب، واتخاذ سياسات صناعية، واعادة توزيع الدخل، بينما اعترض النقديون علي ذلك التدخل واصروا علي ان السوق قادر على تحقيق النمو السريع والتطوير والتحسين و هو السبيل الافضل للدول الفقيرة . وظل الوضع حتى نهاية الثمانينات ؛ حيث تحولت الانظار عن فكرة التساقط" نظرية التدفق الهابط"[*] trickles down لاسيما وان نظريات النمو الاقتصادي ركزت على كمية السلع والخدمات المنتجة داخل البلد، والتي يحصل عليها الفرد بغض النظر عن جودتها أو عن كيفية تقسيم ثمرات الزيادة في الدخل المحلي الإجمالي على الشرائح المختلفة للمجتمع.

في التسعينيات ظهرت الثمار الهزيلة للنمو في ذلك الوقت التى نتجت عن توافق اراء واشنطن Washington Consensus ، و مع صعود التيار المؤسساتي الجديد والضغط المتزايد على مؤسسات المجتمع الدولي W.B,IMF,UNCTAD,

(*) **نظرية التدفق الهابط :** تشير الى أن حصول ذوي الدخل المرتفع على منافع اقتصادية أكبر سوف يعود بالنفع على المجتمع ويعمل على إيجاد الوظائف والحد من الفقر وزيادة الدخل. طبقا لهذه النظرية، طالما أن الاقتصاد يشهد نمواً فإن المنافع العائدة من ذلك النمو سوف تتدفق تلقائياً عبر هذا النظام.

من قبل العديد من الحكومات، والمجتع المدنى، والجامعات ،والحركات الاجتماعية لاجبارها على حل مشاكل عدم المساواة والحد من الفقر بشكل سريع،اي اهتمت الدول النامية بتخفيض أعداد الفقراء ورفع مستوى المعيشة ، واستمر الامر حتى نهاية العقد الاول من القرن الحالى حتى فقد تيار توافق اراء واشنطن الارضية التى قام عليها في ايجاد بدائل استرايجيات لصالح الفقراء (حيث كان الغرض منه تقديم خارطة طريق للدول التى تبحث عن توليد نمو قوي ومستدام من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمى).

ثانيا الاستراتيجيات الجديدة للتنمية ودورها في مواجهة التحديات

جاءت اهداف الالفية الانمائية -2000 2015 MDGs لتجنب ومواجهة التحديات السابقة ، ثم تلتها الاهداف الانمائية للتنمية المستدامة (2015) SDGs 2030- المتمثلة في: الهدف الاول القضاء على الفقر في جميع اشكاله في كل مكان، الهدف التانى :القضاء علي الجوع وتحقيق الامن الغذائي وتحسين حالة التغذية والحفاظ على الزراعه المستدامة ، الهدف الثالث :تامين المعيشة بمستوى صحى و الهدف الرابع :العيش بكرامة لكل الفئات العمرية وضمان الحصول علي التعليم بفرص متساوية وشاملة للجميع.الهدف الخامس:تحقيق المساوة بين الجنسين وتمكين الاناث و البنات .الهدف السادس : التاكيد علي اتاحه المياه واستدامتها والعمل على ادارتها بطريقة مستدامة للجميع.الهدف السابع: ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة ومستدامة يمكن الاعتماد عليها للجميع.الهدف الثامن تطوير واستدامة وشمول النمو الاقتصادي، العمالة الكاملة والمنتجه والعمل اللائق للجميع .الهدف التاسع: انشاء وتطوير البنية التحتية ، وتعزيز التصنيع المستدام الشامل وتشجيع الابتكار.الهدف العاشر:تقليل التفاوت بين الدول وداخل الدول.الهدف الحادى عشر:جعل المدن والمستوطنات البشرية اكثر شمولا وامنا واكثر مرونة واستدامة .الهدف الثاني عشر: ضمان استدامة انماط الاستهلاك والانتاج .الهدف الثالث عشر : اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة التغيرات المناخية وآثارها،الهدف

الرابع عشر : الحفاظ والاستخدام المستدام للبحار والمحيطات و الموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة. الهدف الخامس عشر:صيانه واستعادة استدامة النظم الايكولجية الارضية وادراة الغابات على نحو مستدام ، ووقف تدهور الاراضي، وقف فقدان التنوع الحيوي ،الهدف السادس عشر: تعزيز بناء مجتمعات سلمية وشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة ومسئولة وشاملة على جميع المستويات. الهدف السابع عشر : تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. (United Nations Department of Economic and Social Affairs2015).

والجدير بالذكر هنا هو؛ التركيز على شمول واستدامة كل من النمو والتنمية، بمعنى أن تحقيق النمو السريع أمر ضروري لتحقيق قدر مؤثر في الحد من فقر الدخل،الامر الذي يتطلب أن يتحقق النمو على قاعدة عريضة عبر القطاعات وعبر عوامل الإنتاج ، وأن يكون شاملا للجميع كي تتوفر له مقومات الاستمرار في الأجل الطويل، وهو ما دعا الى الاخذ بالنمو الشامل الذي يركز على محفزات لتحقيق النموفي GDP ، والتركيز ايضا على الخصائص الهيكلية والمؤسسية للسياسة التى تؤثر على النمو الذي يمكن ترجمته ونقله الى القاعدة العريضة لتطوير مستويات معيشتها، حيث ربط الاقتصاديون بين تزايد التفاوت وإعادة التوزيع وهشاشة النمو (بمعنى ان التفاوت يؤدي الى معدلات نمو اقل، واكثر هشاشة، واقل استدامة).

إجمالا، اذا كانت الاهداف الالفية الانمائية (٢٠٠٠-٢٠١٥) تطمح تقليل الفقر المدقع ٢٠١٥ لنسبة السكان الذين يعيشون باقل من ١ $ في اليوم (١٨٪اجمالي السكان)، الا ان الهدف لعام ٢٠٣٠ هو تقليل نسبة الفقراء هذه الي ٣٪ .اي تحقيق الرفاه عن طريق النمو الاقتصادي الذي يستلزم ان يكون احتوائيا(أي يضم اقل فئة من السكان) ،مع العمل على استدامته. فاصبح الهدف تحسين نمو الدخول لاقل٤٠٪ من سكان الدول النامية . لكن مازالت الجوانب النظرية والجوانب المتعلقة بالسياسات المعنية بالموضوعات التقليدية مثل نظريات النمو، والعلاقة بين

النمو والفقر والتوظيف، الي جانب عدد من قضايا السياسات ذات التأثير تواجه دول العالم الثالث وتضم هذه القضايا: تعزيز نموذج النمو الذي يقوده القطاع الخاص، وكيفية دمج اقتصادات تلك الدول في الاقتصاد العالمي والإقليمي، والعمل على تنوع الاقتصادات النفطية التقليدية بحيث تنتقل إلى اقتصادات تعتمد بشكل أكثر كثافة على مصادر أقل تقلبًا للإيرادات والنمو، وكذلك الاستفادة من المعرفة والابتكار لتعزيز الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة .أي أن الوضع يتطلب إجراء إصلاحات الاقتصادية هذه الإصلاحات الاقتصادية لها ثمن يدفعه المواطنون، لاسيما وأن زيادة الإيرادات والاستمرار بتلك الإجراءات التقليدية، يضعف جانب الطلب. وحتى يتم مواجهة التحديات السابقة، فالامر يتطلب قيام الدول النامية بإصلاحات تتجاوز سياسات الطلب إلى اصلاحات هيكلية، تركزعلى جانب العرض الكلي، ويتحقق معها النمو الاقتصادي الشامل. وكذلك التنمية الشاملة ويشير **النمو الشامل (الاحتوائي)** inclusive growth إلى كل من وتيرة وتوزيع النمو الاقتصادي، ومن أجل ان يكون النمو الاقتصادى اكثر استدامة واكثر قدرة على الحد من الفقر، فلابد و أن يكون شاملا (بيرغ وأوستري، ٢٠١١؛ وكراي، ٢٠٠٤). من الناحيه التقليدية، كان تحليل الفقر أو عدم المساواة ، والنمو الاقتصادي يتم كل على حدة، ولكن حديثا تم الجمع بينهم في تحليل واحد من قبل أناند وآخرون (٢٠١٣)، حيث استخدموا مفهوم منحنى التركز لتحديد الشمولية ، وتحديد منحنى الحراك الاجتماعي social mobility curve.*

ويرتكز **النموالاحتوائي (الشامل)** على مبدأ مفاده تحفيز ذلك النمو عن طريق التوظيف المنتج وما يرتبط به من تحسينات في الأسواق، والتكنولوجيا، وإمكانية الحصول على التمويل والخدمات الأساسية وليس الاعتماد فقط على إعادة التوزيع، ومن ثم تثور مسألة إيجاد مصادر جديدة للنمو. (Richard Samans, et. al, 2015)، بمعنى اخر؛ أنه يجب تجاوز مرحلة محاولة رفع الإيرادات عن طريق زيادة الضرائب وإلغاء الدعم وغيرها من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة في

وقت مشابه لهذا، في المقابل القيام بإصلاحات تتعامل مع المشكلة من جذورها. والدليل علي ذلك أن العديد من الدول النامية حققت معدلات نموا اقتصاديا مرتفعا، مع محاولاتها المستمرة في تقليل الفقر فيها،ويلاحظ بعض النجاحات الملحوظة في تقليل الفقر خلال العقدين الماضيين، لكنها مازالت تواجه تحديات اخرى تمثلت في الجوع ، وسوء التغذية، ووفيات الاطفال، مع انخفاض الانجازات التى تحققت في التعليم الابتدائي، او تنمية الأبعاد الاخري غير الدخلية INCOME NON فقد لوحظ في العديد من الاقتصادات وجود تفاوت بين الدخول وايضا تفاوت في مخرجات غير الدخول لمجموعات مختلفة بين السكان خاصة الغنية ، والفقيرة، والمعرضة للمخاطر واتسعت الهوة بينهم خاصة مع الازمة العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وارتفاع اسعار الغذاء حيث تاثر العديد من الفئات المعرضة للمخاطر في الدول النامية، الامر الذي تطلب نموا مستمرا وقويا، مع توفير فرص عمل تؤدي الى نمو مستدام يستفيد منه الكل (Ali and Zhuang 2007, ADB 2011) وطالبت العديد من الدراسات بتبني استراتيجيات نمو تعمل على تكافؤ فرص العمل من اجل مشاركة واستفادة كل واحد من عملية النمو.

لذلك ركزت OECD على وضع اطار لقياس النمو الاحتوائي (الشامل) بمؤشرات مستوى المعيشة متعدد الابعاد، وتبنى البنك الدولي هدفين :اولهما تقليل الفقر المدقع الى ٣٪ عام ٢٠٣٠ ، وتعزيز الرخاء المشترك، وحدده بأن نمو الدخل لاقل ٤٠٪ من السكان في كل بلد مع النمو الاقتصادي يكون اساس تحقيق هذه الاهداف(كما ذكر سابقا) وبات ذلك المقترح من المؤشرات الرئيسية للنمو الشامل الذي قدم لبنك التنمية الاسيوى في اطار النقاش حول (اللامساواة واستراتيجات النمو الشامل (الاحتوائي) ،فقد ميَّز الباحثون بين نوعين من اللامساواة الجيدة والسيئة Chaudhuri and Ravallion 2007 فالمساواة الجيدة Good inequality تظهر في اختلافات الجهود الفردية، بينما اللا مساواة السيئة تظهر في اختلاف الظروف التى يحتك فيها الافراد وتمنع الحصول علي فرص متساوية. (Richard Samans,2015) في ٢٠٠٨ تبنى بنك التنمية الاسيوي استرتيجية النمو الاقتصادي الاحتوائي (الشامل) كاحد اهم

ثلاثة بنود في اجندته الاستراتيجية ٢٠٢٠.بهدف التخلص من الفقر في كل من الدول الاسيوية والباسيفك كرؤية ، ورسالته في ذلك المساعدة في تقليل الفقر وتطوير ظروف المعيشة ونوعية الحياة (ADB 2008, 1). أما عن المفهوم الذي تبناه البنك للنمو الشامل في خطته طويلة الاجل : هو تحقيق نمو اقتصادي مع تكافؤ الفرص.Ali and Zhuang (2007)) and Zhuang (2010 ويهدف النمو الشامل إلى تحقيق نمو مرتفع ومستدام مع ضمان حصول كل الافراد في المجتمع علي فوائد ثمار النمو(ADB: 2011).وهناك ثلاثة مرتكزات يقوم عليها النمو الاحتوائي تظهر في الشكل التالي

مرتكزات النمو الشامل (الاحتوائي)

ويتضح من هذا الشكل ان النمو الشامل يقوم على ثلاثة من المرتكزات تتمثل في:

(١) معدلات نمو مرتفعه وكفء ومستدامة، تشمل النمو الاقتصادي والتشغيل، و البني التحتية الرئيسية.

(٢) الشمول او الاحتواء الاجتماعى لتاكيد الوصول الى التكافؤ في الحصول علي الفرص:الحصول على التعليم الصحه،الحصول على المرافق الاساسية والخدمات والمساواة بين الجنسين.

(٣) شبكات الامان الاجتماعى :الحكم الجيد ، والمؤسسي.

مؤشرات قياس مرتكزات النمو الشامل (الاحتوائي)

قبل الاشارة الى هذه المرتكزات وكيفية قياسها، لابد من توضيح المقصود بين فقر الدخل واللامساواة، اي فقر الدخول و اللامساواة في غير الدخولnon income

فالاول فقر الدخول income يشير الي:

١ - نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطنى،

٢ - وكذلك نسبة السكان الذين يعيشون باقل من ٢$ في اليوم بمكافئ القوة الشرائية ٢٠٠٥.

٣ - الي جانب نسبة الدخل الى الاستهلاك لاعلى ٢٠٪ ، واقل ٢٠٪من السكان.

اما اللامساواة غير الدخلية non income فتتمثل في:

٤ - متوسط عدد سنوات الدراسة التى يقضيها الطالب(الشباب والكبار)

٥ - عدد الاطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة.

٦ - معدل وفيات دون سن الخامسة.

ويمكن تقدير هذه المرتكزات الثلاثة بالمؤشرات الكمية التالية:

المرتكز الاول النمو و توسيع الفرص الاقتصادية ويضم عنصرين :احداهما النمو الاقتصادي والتشغيل (التوظيف)، ثانيهما البني التحتية الرئيسية.

(أ) النمو الاقتصادي والتشغيل:

٧ - معدل نمو متوسط د خل الفرد من GDP باسعار PPP 2005،

٨ - متوسط معدل نمو متوسط دخل الفرد /الاستهلاك باسعار PPP2005 لاقل ٢٠٪، واعلي ٢٠٪ ولاجمالي السكان،

٩ - معدلات التشغيل.

١٠= اجمالي العمالة الى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى (مرونة التوظيف).

١١= عدد من لهم عمل خاص ويساهموا في تشغيل ١٠٠ عامل باجر او مرتب.

(ب) البني التحتية الرئيسية :

١٢ - نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء.

١٣ - نسبة الطرق الممهدة.

١٤ - عدد اشتراكات الهاتف الجوال لكل ١٠٠٠ شخص.

١٥ - المودعون في شركات الايداع الاخرى لكل ١٠٠٠ بالغ.

المرتكز الثاني: الاندماج الاجتماعي لضمان الحصول علي فرص اقتصادية متساوية، ويضم ثلاثة عناصر(الحصول على مدخلات التعليم والصحه، الحصول على المرافق الاساسية والخدمات، المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص).

(أ) الحصول على التعليم والصحة :

١٦ - توقع الحياة المدرسية من ابتدائي الى الجامعة.

١٧ - عدد التلاميذ لكل معلم.

١٨ - التحصين ضد، الدفتريا، والتيتانوس، والسعال الديكي لاطفال سن سنه.

١٩ - لاطباء والممرضات والقابلات /لكل ١٠٠٠٠ نسمة.

٢٠ - نسبة الانفاق الحكومى على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومى.

٢١ - الانفاق الحكومى على الصحة كنسبة من اجمالي الانفاق الحكومى .

(ب) الحصول على المرافق الاساسية والخدمات

٢٢ - نسبة السكان الذين يحصلون علي الكهرباء.

٢٣ - نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب للطهي.

٢٤ - نسبة السكان الذين يستخدمون مياه نظيفة ، ووسائل صرف صحى متطورة (مأمونة).

(ج)المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص:

٢٦ - تعادل الفرص في التعليم للجنسين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي.

٢٧ - الرعاية الصحية للامهات خلال فترة الحمل.

٢٨ - التكافؤ بين الجنسين في فرص العمل.

٢٩ - نسبة المقاعد التى تشغلها النساء في البرلمان الوطنى .

المرتكز الثالث : شبكات الامان الاجتماعي:

٣٠ - الحماية الاجتماعية وتقييم العمل. Labor rating

٣١ - نفقات الضمان الاجتماعي على الصحة كنسبة مئوية من الانفاق الحكومي (التامين الصحي).

٣٢ - الانفاق الحكومى على الامن الاجتماعى والرفاه كنسبة مئوية من اجمالى الانفاق الحكومى .

<u>ويتبقي في النهاية الحكم الجيد والمؤسسات ويضم :</u>

٣٣ - التصويتvoice والمساءلة (المحاسبية)،

٣٤ - فعالية الحكومة.

٣٥ - مؤشر مدركات الفساد.

هذه المؤشرات تاثرت باهداف الالفية وهي في نفس الوقت جزء منها، حيث تضم نفس المؤشرات من تقليل الفقر ووفيات الاطفال، والتغذية والحصول على خدمات صحية، وتكافؤ الفرص بين الجنسين واستخدام التليفونات المحمولة، لذلك يمكن القول بان النمو الشامل هو نمو اقتصادي مع تكافؤ الفرص؛ فهو يؤكد على تحقيق نمو وتوفير الفرص، الي جانب الاندماج الاجتماعى وشبكات الضمان الاجتماعي والحكم الجيد. (Asian Development Bank 2011).

وعندما يتعلق الامر بقياس الشمول(الاحتواء) فالنهج الحالي يتم فيه استخدام تدابير (الحماية) والرعاية مثل مستويات المعيشة ، والحرمان من حيث انتشار الفقر وانعدام الامن الغذائي، وهذا ما يفسر التركيز المعاصر من قبل الناشطين علي برامج التوزيع العالمي، لكن القيود المفروضة علي هذا النهج في التدابير الخاصة

بالاستهلاك والفقر تعكس بالضرورة السيناريو الاقتصادي الواجب اتباعه بعد توليد الدخل (اي في كيفية اعادة توزيعه، و مدي استخدام الادوات المالية وغير المالية)، والالية التي يستند عليها البرنامج في إعادة توزيع مستدامة علي المدي االطويل .

فقد حققت دول نامية معدلات نمو مرتفعة وقوية، ترتب عليها خروج العديد من دائرة الفقر المدقع ، لكن لم تحتفظ بوتيرة معينة لنمو الناتج المحلى الاجمالي او حتى توزيعه، وظهر ذلك واضحا في شرق اوروبا والدول الصاعدة في شرق اسيا مثل الصين والهند وفيتنام وبعض الدول الافريقية مثل زامبيا وكينيا ، لكن مازال هناك بعض الاستثناءات تزايدت فيها عدم المساواة خاصة امريكا اللاتينية مثل المكسيك وشيلي ، حيث بلغت نسبة ما يحصل عليه اعلي ١٠٪ من السكان على ما يعادل ٢٥ مرة ما يحصل عليه افقر ١٠٪ ، بينما وصلت الفجوة في البرازيل الي ما يقرب من خمس مرات فقط .

في دراسه اجراها صندوق النقد الدولي وجد ان زيادة دخل اعلي ٢٠٪ من السكان تؤدي الي انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالي في الاجل المتوسط ، وتم تفسير؛ ذلك ان اغنى الاسر تنفق القليل من دخولها التى تقلل بدورها الطلب الكلى وتعوق النمو .على النقيض فاي زيادة في دخول اقل ٢٠٪ من الاسر يعمل على ارتفاع نمو الناتج المحلى الاجمالي.

بمعنى اخر؛ تزايد دخل اغني الاسر ب ١٪ ، يقلل من نمو GDP ب ٠,٨ .٪ ،اما اذا تزايد دخل افقر الاسر ب ١ ٪ ، سيتزايد GDP ب ٠,٣٨٪علي مدار ٥ سنوات . نفس النتائج حصلت عليها دراسات من قبل OECD، وكان تبرير ذلك ان ارتفاع دخول الاغنياء يصَّعب علي الاسر الفقيرة الاستثمار في الصحة ، او الحصول علي فرص تعليم، مما يترتب عليه انخفاض في التراكم الرسمالي البشري والحراك الاجتماعي .

لذلك عند تقييم «استراتيجيات النمو الشامل» التى تم تنفيذها إلى حد كبير مع الإشارة إلى التغييرات في تدابير الحرمان على أساس الدخل / الاستهلاك

مثل نصيب الفرد من الدخل / الاستهلاك وانتشار الفقر، الا ان السعي بلا سياسة واضحة الأهداف والغايات والتدابير يكون محل الشكوك) . فقد وجدت دراسات اخرى ؛ ان المزارعين احجموا عن الزراعة، بسبب تقديم الحبوب الغذائية لهم باسعار مخفضة عن التكلفه الفعليه للانتاج (UNDP 2013). وبالتالي، فمن المهم جدا تعريف وتحديد مفهوم "النمو الشامل" و اتخاذ التدابير الإحصائية قبل أي صياغة لسياسات "النمو الشامل"(الاحتوائي)، حتى تصبح مستدامة اقتصاديا.

الاستدامه الاقتصادية :

اذا كانت عمليه الشمول تستند فقط علي اعادة التوزيع فهي لا تكون مستدامة من الناحية الاقتصادية، وحتى تكون مستدامة من وجهة نظر الاقتصادية يجب ان تكون عملية النمو الشامل تنطوي علي المشاركة في النشاط الاقتصادي (التشغيل)، وتلقي مكافات (الدخل)، والاستمتاع (الانفاق)، وبالتالي تعتبر عملية النمو الشامل المستدام واسعة تنطوي علي لمس تحسنا من وجهات النظر الثلاثة من الاقتصاد الكلى وهي؛ الانتاج، وتوليد الدخل ، وتوزيع الدخل والانفاق (Richard Samans,2015) .

وعندما يكون الهدف صياغة نموذج للاستدامة، فلابد من الاخذ في الاعتبار النقاط التالية : ماهو اقصي معدل للنمو؟ وما هي امكانية تحقيق الرفاهة للانسان؟ والاجابة على هذا التساؤل (كما تصورها البعض) في تاثير انبعاث ثاني اكسيد الكربون علي رفاهة الناس (اي اخذ عنصر البيئة في الاعتبار)، لذلك يمكن وضع نموذج للرفاهة كدالة في الاستهلاك : فيما يستهكله الناس ، بالاضافة الى مستويات تعليمهم ، الي جانب ما لديهم من وقت الفراغ ، مع كم التكنولوجيا الذي يمكن ان ينتجوه في مجتمعاتهم، ونوعيه البيوسفير.

التنمية الشاملة Inclusive Development :

عبرت دراسة للبنك الدولى عام ١٩٩٣ عن اسباب نجاح ٨ دول من دول شرق اسيا في الفترة الممتدة من الستينات الى التسعينيات من القرن العشرين ، وخلص فريق البحث الى مبدا هام وهو (تحقيق النمو مع الانصاف) تحت عنوان «قاعدة

مؤسسية للنمو المشترك « . بطبيعة الحال كان هناك بعض السياسين الذين رفضوا الفكرة من حيث المبدأ (اي استحداث النمو، او توزيع منافعه بالمشاركة)، لذلك كان اهم ما يميز الاداء العالى لدول شرق اسيا هو استخدامهم لآلية مؤسسية مصممة خصيصا لهذه الاهداف ، ثم قاموا بتوثيق النهج المؤسسية في هذه الاقتصادات علي مجالات مختلفة مثل التعليم والاصلاح الزراعي ، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاسكان ، و العلاقات بين العمل والادارة والنزاهة في الادارة العامة بعيدا عن سلوكيات التربح. وعلاقات الحكومة مع رجال الاعمال ، وهو ما اكده قرار اللجنة رفيعه المستوى التى تراسها الحائز على جائزة نوبل «مايكل سبنس» في ٢٠٠٨ بنتيجة مفادها النمو المستدام والتنمية الشاملة.

فالتنمية الشاملة (الاحتوائية): غالبا ما تؤدي الي نوع من المفاضلات غالبا تكون لصالح النمو الاقتصادي ، والتنمية الشاملة ايضا تركز في كثير من الاحيان علي المفاهيم الاجتماعية، والبيئية للتنمية للاجيال الحالية، في الوقت الذي تتناول الدراسات السابقة النمو الشامل ببعض التفاصيل ، فقليل من الكتاب اسهبوا في ذكر تفاصيل عن التنمية الشاملة ، وكيف يمكن ان يكون مفهوم التنمية الشاملة اكثر واقعيه (يمكن تطبيقها) .

تزايد **مفهوم التنمية الشاملة** في الدراسات العلمية والسياسية، لكن نادرا ما تم الاستفاضة فيها Gupta et al) . حيث تقوم الابعاد المختلفة للتنمية الشاملة على مفاهيم مثل النمو الشامل، والعدالة الاجتماعية ، حقوق الانسان، والرفاه. Meier, 2001;Thorbecke, 2006; Easterly, 2007; Gupta and Thompson, 2010 كذلك اشار(Piketty 2014) الي ان تزايد التفاوت يقلل النمو. في حين ركز تقرير التنمية البشرية (UNDP 2014) علي استمرار تطور وتقدم الانسان مشتملا علي الاسباب المتاضعفه لتعرضه للخطر والتي تحدث في نفس الوقت على المستوي العالمي والمحلي ، الامر الذي يتطلب ان تتخذ اجراءات على كافة المستويات (Oxfam 2014a, 2014b). وما لفت الانتباه هو غياب حقيقية ان ٨٥

شخصا يمتلكون النصف الجنوبي للعالم. مما دعا المجتمع الدولي للتنمية والبيئة مشاركة الامم المتحدة في تبنى اهداف التنمية المرحلة الثانية (SDGs in 2015) السابق الاشارة اليها (Sachs, 2012) .

واذا كانت التنمية الشاملة تؤكد على الجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ، فالتنمية المستدامة ترجع الى Maurice Strong's عالم التنمية البيئية (قبل ١٩٧٢ في مؤتمر الامم المتحدة الذي تحدث عن البيئة والبشرية في استكولهم)، ثم توسعت الاستراتيجية العالمية للحفاظ علي الطبيعة ووضعت مفهوم باسم التنمية المستدامة SDGs ،الامر الذي يتطلب تلبية احتياجات الاجيال الحالية والمستقبلية مع معالجة الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (Sachs, 2012) ، وبالتالي لايتم تناول التنمية المستدامة على الجوانب العلمية فقط ،وانما لما لديها من قدرة علي بناء توافق سياسي حولها على مستوى العالم .

واذا كانت التنمية الشاملة ركزت في البداية في المقام الاول على الجوانب الاجتماعية ،فهناك ما يثبت انها تتضمن المكون البيئي الذي يعتمد عليه كثير من الفقراءعلي مواردهم المحلية ,Zoomers, 2010;Fairhead et al 2012; Leach et al, 2012 (التربة ،المياه، الاسماك) وبالتالي ترتبط كرامة هولاء بالاستثمار في الحفاظ علي بيئتهم والنظام البيئي .

ومع ذلك فالركود العالمي ادي الي تفاقم الاتجاه في السياسة العالمية ان تعتمد المفاضلة بين البيئة والتنمية لصالح التركيز علي النمو والعمالة على حساب البيئة والشمولية. وقد ادي ذلك الي مفاهيم الاقتصاد الاخضر والنمو الاخضر التي تعزز النمو الاقتصادي في الحدود البيئية، وتماشت هذه المفاهيم مع نظرية التحديث البيئي الراسية في نهج الراسمالية اللبيرالية الجديدة التى تهمل المكون الاجتماعى للتنمية المستدامة، لذلك نجد التنمية الشاملة باعتبارها استراتيجية موازيةلا تعمل علي المفاضلات في صالح الاقتصاد على حساب المجتمع والبيئة الذي يخلق التفاوت في الدخول بشكل مستمر وانما تضم التنمية المستدامة والاجتماعية والبيئية .

واخيرا يمكن الربط بين (النمو الاحتوائي) الشامل والتنمية الشاملة او (الاحتوائية) كالتالي

النمو (الاحتوائي) الشامل والتنمية الشاملة :

فاذا كان النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية يؤدي الى زيادة حدة التفاوت (Milanovic, 2011; Ortiz and Cummins, 2011; Oxfam, 2014a, 2014b; Piketty, 2014) فالشمول يعد من العوامل التى تعالج الفوارق الهيكيلية التى تواجهها المراة ، والعجزة (غير القادرين) والمعوقين، وفقراء الريف (Narayan et al, 2000; UNRISD, 2013) .

اي ان النمو الشامل يعكس نهج الرفاهة للتنمية welfare approach to development ، ويشير الي توفير فرص عمل للفقراء لزيادة دخولهم والاصول وباقي السلع الاجتماعية ، وتحفيز التنافس، والنمو الكلي في الاقتصاد القومي (CGD, 2008; ADB, 2012; Abosede and Onakoya, 2013). ، كما يؤكد علي تراكم الثروة الفردية عن الرفاه الاجتماعية، وتحقيق مكاسب قصيرة الاجل على حساب الاستدامة في الاجل الطويل (Pouw and McGregor, 2014) ،وكانت مؤشراته تتمثل في معدل نمومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الافراد الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطنى وتشخيص الفقر.

لكن حينما نقبل مفهوم الشمول (الاحتواء) فنحن نرفض المفهوم الضيق للنمو الشامل الذي يركز علي مؤشرات الاداء الاقتصادي والتفاوت المرتبط بالابعاد المتعددة للفقر، فهو يتعلق بالمفهوم المطلق وليس الفقر النسبي، كما انه لايستطيع تحليل الاسباب المحلية ولا الدولية المؤدية للتفاوت، وكيف لمثل هذه العوامل ان تتكاثر وتستمر .

فاستراتيجيات النمو قائمة على الاستبعاد وليس الشمول الهيكلي، وفشل اقتصاديات التدفق الهابط وذلك لاسباب مؤسسية وهيكلية ، و الحل الممكن لمثل هذا الانتقاد يتم عن طريق توسيع نطاق النمو الشامل ليشمل عملية النمو، وكذلك مد النقاش السياسي وراء الحاجة للحماية الاجتماعية .

لذلك تم وضع مفهوم للتنمية الشاملة بانها التنمية التى تتضمن الناس المهمشين والقطاعات والدول الفقيرة في العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لزيادة رفاه البشر، مع الاستدامة الاجتماعية والبيئية والتمكين.

اي ان التنمية الشاملة : هي عملية التعلم على التكيف، والتي تستجيب للتغيير والمخاطر الجديدة من الإقصاء والتهميش.فالشمول في حد ذاته يركز في البداية علي العلاقات الاجتماعية والمادية للبشر وكذلك المعرفة . والرفاه وهو حالة من كونها مع الاخرين حيث يتم استيفاء احتياجات الانسان والتصرف بطريقة مجديه لتحقيق احد اهدافه والتمتع بنوعية من الحياة الكريمة.

ثالثا رؤية مستقبلية مع الاشارة لبعض الامثلة والتجارب سواء في مصر او الدول الافريقية.

بالنسبة لمصر هناك بعض التحديات التى تواجه التنمية الشاملة والمستدامة (كما وردت في إعدادالاجتماعات المرحلة التحضيرية لمجلس الوزراء في ٢٠١٤) . وتمثلت هذه التحديات في عدة مستويات :كفاءة الحكومة (خاصة الفساد ،واهدار الموارد البشرية والمالية وتضخم الجهاز الحكومى مع تداخل الوظائف الي جانب الضعف المجتمعي وعدم كفاءة الخدمات) وعلى المستوي التعليمي(ضعف اداء القطاع التعليمي، وانخفاض معدلات القيد ،وغياب الربط بين النظام التعليمي وسوق العمل)وعلى المستوى الثالث استخدامات الاراضي (حيث تصل نسبة المستخدم فقط ٦٪ من مساحة مصر مع عدم القدرة على التوسع وتنفيذ خطط تنمية وكان التحدى الاهم هو المشكلة المرورية المزمنة ،وتزايد الضغوط على الخدمات)اما المستوى الرابع فيتمثل في التهديدات الخارجية والتوتر الداخلي سواء كان صراعا داخليا بين مجموعات ذات مصالح مختلفة او صراعات من اجل الوصول الى السلطة مع الحفاظ عليها.

وتمثلت منهجية إعداد الرؤية في الخطوات التالية:

منهجية اعداد الرؤية وخطواتها

ويظهر من الشكل السابق اين تقع مصر من الرؤية التى تم وضعها ومحاولة تنفيذها كما وضعها مجلس الوزراء في جلسته التحضيرية ٢٠١٤.

اما عن تقييم الاداء في مصر: فمن حيث التنافسية تجده يتسم ب

على المستوى الحكومى « فساد وسوء استغلال الموارد » ، اما المستوى التعليمي « فالجودة متدنية ومخرجات ضعيفة » ، وعلى مستوى كفاءة سوق العمل « عمالة غير ماهرة وفجوة في سوق العمل». وعلي المستوى الاقتصادي « معدل نمو متدني وتضخم وعجز موزانة » ، « والمستوى الصحي يتسم» بتدني مستوى الخدمة « في حين يشهد المستوى المعرفي والبحث العلمي «بغياب الرؤية والاهمال، واخيرا البنية التحتية فمازالت تعاني المحدودية وتدني الجودة». وبالتالي عند وضع الرؤية كان لابد من وضع اطار متكامل يتضمن (الممكنات ، والمحاور) .

وتمثلت الممكنات: في كفاءة المؤسسات الحكومية والامن القومي ، اما محاور العمل فشملت (الاقتصاد ،النظام السياسي ،العدالة الاجتماعية ، والثقافة والهوية ، المعرفه والبحث العلمي ،والبيئة).كما يظهر من الشكل التالي :

ما تحقق من هذه الرؤية يمكن رصده من بعض المؤشرات التي جاءت في تقرير التنافسية العالمية الاخير الذي صدر في سبتمبر ٢٠١٥ عن الوضع التنافسي لمصر مع الاشارة الي بعض الدول الافريقية :

بالنسبة لمصر

فيلاحظ تحسن طفيف في ترتيبها بمعنى تقدمها من المرتبة ١١٩(تقر ير ٢٠١٥/٢٠١٤)الي المرتبة ١١٦لكن مازالت في وضع متدني لا يليق بمكانتها المعتادة ؛]والتبرير وراء ذلك عدم الاستقرار السياسي الذي ساد الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥/٢٠١٤)[سواء في المتطلبات الاساسية او عوامل تطور الاعمال والابتكار، وإن كان هناك بعض التحسن في محفزات الكفاءة .

وبالنظر الي التقرير الاخير ٢٠١٦/٢٠١٥ ؛ برره البعض بسبب التحسن النسبي المؤسسي حيث كانت في المرتبة ٨٧ و بذلك تكون تقدمت ب ٧ مرا كز عن التقرير السابق ، اما علي مستوي الاقتصاد الكلي فقد تحسنت بمقدار ٤ مراكز خاصة تطوير اسواق المال (٦ مراكز) ويعكس ذلك تصاعد حركة الاصلاح في الفترة الاخيرة مثل خفض دعم الطاقة والاصلاحات الضريبية ، فضلا عن الاستقرار السياسي بعد سنوات من الاضطرابات.

لكن مازالت هناك حاجةلاستمرار الاصلاح لتهيئة الظروف المواتية للنمو، والعمل علي توفير وظائف، وتحقيق التماسك الاجتماعي.اما بالنسبة للانفتاح التجاري والاستثمار فقد ظلت عند المركز ١٣٠.وعلي الرغم من نقاط الضعف المثارة في تقرير ٢٠١٤/١٥في عدم توافر الخدمات المالية وكانت في المركز ١٢٩ الا انها تحسنت نسبيا ووصلت الي المركز ١١٩ ، الامر الذي يتطلب تقوية اسواق المال ،مع الاهتمام يالاستثمار في المهارات والتعليم لانها مازالت عند المركز ١١١. والجدول التالي يشير الي:

جدول (١) مدى التطور الحادث بين التقريرين في مصر ٢٠١٤/٢٠١٥،٢٠١٥/٢٠١٦

ابرز نقاط الضعف	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦
جودة التعليم الاساسي	١٤١	٩٦
جودة التعليم العالي	١١١	١١١
كفاءة سوق العمل	١٣٩	١٣٧
كفاءة سوق المال	١٢٩	١١٩

المصدر: تقرير التنافسية العالمية٢٠١٤/٢٠١٥،٢٠١٥/٢٠١٦.

وان كان هناك تحسن نسبي في المتطلبات الاساسية للاصلاح حيث تراجعت عن المرتبة ١٤١ الي المرتبة ٩٦ في التعليم الاساسي ربما يفسر ذلك بالشروع بناء عدد من المدارس الابتدائية ، ومن ناحية اخرى اتجاه الحكومة الي الاعلان عن الوظائف والشروع في تعيينات جديدة جعلها تنتقل من المرتبة ١٣٩الي المرتبة ١٣٧في كفاءة سوق العمل .امابالنسبة لبعض الدول الافريقية فيلاحظ وجود موريشيوس في مقدمة الدول الافريقية جنوب الصحراء يليها جنوب افريقيا من مركز هما في تقرير التنافسية. والجدير بالذكر ان هناك بعض الدول الافريقية اظهرت تحسنا في مركزها بل تفوقت على مصر في هذا التقرير مثل كوت ديفوار واثيوبيا(٩١،١٠٩) علي التوالي الامر الذي برره البعض بتحسن وتطوير اسواق

المال في الاولي، اما اثيوبيا فقد كان بسبب التطور في اسواق السلع والعمل وتطور الاعمال الابتكار. ويظهرذلك من الجدول (٢)

جدول (٢) ترتيب بعض الدول في تقرير التنافسية ٢٠١٥/٢٠١٦:

الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب
قطر	١٤	كوت دي فوار	٩١
الامارات	١٧	تونس	٩٢
السعودية	٢٥	زامبيا	٩٦
اسرائيل ٢٧	٢٧	سيشل	٩٧
موروشيوس	٤٦	كينيا	٩٩
جنوب افريقيا	٤٩	اثيوبيا	١٠٩
رواندا	٥٨	مصر	١١٦
بتسوانا	٧١	تشاد	١٣٩
الجزائر	٨٧	غينيا	١٤٠

تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٤/٢٠١٥،٢٠١٥/٢٠١٦

نتائج وتوصيات :

اشارت هذه الورقة الي اتباع العديد من الدول النامية الاستراتيجيات التي اوصت بها المؤسات الدولية ،لكن لم تحقق الاهداف المنشودة منها ؛ ربما لسوء ادارة البرامج المتبعةلتنفيذها ، او ربما لانها لم تكن تتلائم مع طبيعة كل دولة بمفردها او ربما كانت سياسة متعمدة الغرض منها الاستفادة من هذه الدول دون افادتها. مجمل القول هو فشل استراتيجيات التنمية السابقة وخروجها عن الاطار الذي جاءت من اجله؛ والسبب الاهم هو ان تلك الاستراتيجات لم تنبع من داخل هذه الدول ، لذلك تم تدارك الامر وظهرت محاولات اخرى تهتم بالانسان وبالمكان الذي يعيش عليه (التنميةالبيئية).

نظرا لاهدار الكثير من الموارد غير المتجددة وبالتالي كان هناك ظلم بيِّن للاجيال القادمة وحرمانها من عوائد التنمية التي تمتع بها اباؤهم (خاصة الدول النفطية التى تستهلك مواردها النفطية والمعدنية بدون الاخذ في الاعتبار الاجيال اللاحقة خاصة وان معظم انفاقهم استهلاكي وليس استثماريا يعمل على بناء قاعدة انتاجية تستفيد منها في المستقبل وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة. وهناك بعض الامثلة علي عدم الاستخدام الكفء للموارد المعدنية في مصر ووجود مساحات كبيرة من الاراضي غير مستغلة الاستغلال الامثل مثل محافظة الوادي الجديد وهى تمثل ٤٤٪من مساحة مصر يسكنها نصف مليون نسمة ،هذه المحافظة تزخر بالعديد من الثروات المعدنية والسياحية وتحتاج مشروعات قومية كبيرة .

اجمالا : تحققت معدلات نمو قوية في بعض الدول النامية ،الا انها لم تكن مستمرة، وبالتالي لم يستفد منها فقراء كل دولة ، ولم تخصص ثمار التنمية لهؤلاء سواء في البنية التحتية او الخدمات الاساسية (التعليم والصحة) ، وظهر ذلك واضحا في تقارير التنمية البشرية ووقوع معظم الدول النامية (إن لم يكن كلها) في ذيل هذه التقارير وذلك بسبب عدم عدالة التوزيع او اهدار الموارد وعدم استخدامها بطريقة كفء.

ومن هنا جاءت نظرية النمو مع الانصاف او ما يعرف بالنمو الاحتوائي والتنمية الاحتوائية (الشاملة)لتضم كل فئات المجتمع للمشاركة في تحقيق النمو والاستفادة منه اي يصبح الفرد هدفا ووسيلة لتحقيق التنمية الستدامة والاحتوائية

في النهاية : من خلال عرض هذه الورقة يمكن استنتاج ان النمو الشامل يؤكد علي ضرورة مشاركة كل واحد في المجتمع في عملية النمو واقتسام منافع هذا النمو، فالمشاركة بدون الاستفادة من النمو يؤدي الى عدم العدالة والاستفادة بدون المشاركة في صنعه يجعله ظالما.

REFRENCES

١. حمد الدرش :الخطاب الافتتاحي التخطيط بالمشاركة (التخطيط الديمقراطي) التجربة المصرية ،مؤتمر بعنوان "الأهداف الدولية للتنمية وتحديات تحقيقها في الدول العربية "(الكويت، المعهد العربي للتخطيط).

٢. مجلس الوزراء : رؤية مصر ٢٠٣٠:اجتماعات تحضيرية مجلس الوزراء الاطار العام وخطوات التنفيذ ،٢٠١٤

٣. علي عبد القادر : التطورات في الفكر التنموي الحديث،،العهد العربي للتخطيط

٤. مكتب العمل الدولي: **برنامج التنمية المستدامة لما بعد عام،اكتوبر، ٢٠١٣**..

٥. آندرو بيرغ و جوناثان أوستري :هل يجب المفاضلة بين الاثنين أم يمكن أن يترافقا؟ :المساواة والكفاءة ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، مجلد ٤٨، العدد ٣، سبتمبر، ٢٠١١.

6. Ali and Zhauang: Framework of Inclusive Growth Indicators,(Manila, Asian Development Bank , 2011).

7. Asian Development Bank: **Infrastructure for Supporting Inclusive Growth and Poverty Reduction in Asia,** ,2012.

8. Elena Ianchovichina (PRMED) and Susanna Lundstrom (PRMED) with input from Leonardo Garrido (PRMED), OECD Development Assistance Committee's policy statement on pro poor growth.

9. Gupta and Thompson, 2010 : Towards an Elaborated Theory of Inclusive Development European Journal of Development Research (Amsterdam, University of Amsterdam,27.2015

10. Joyeeta Gupta[a,b], Nicky R M Pouw[b] and Mirjam A F Ros-Tonen: **Towards an Elaborated Theory of Inclusive Development**,.European Journal of Development Research Palgrave Macmillan,(2015) 27, 541–559

11. Klaus Schwab :The Global Competitiveness Report 2015 ,World Economic Forum,2015

12. **Macroeconomic Policy Formation in Africa - General Issues** The Economist Explains ,Explaining the world daily Thomas Pikettys :Capital summarized in four paragraphs, The Economist, May, 4,2014

13. Oxfam: Inequality and the end of extreme poverty Won't live with poverty, can't live with inequality, OXFAM MEDIA BRIEFING 21 September 2015
14. Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek Inclusive Growth and Development Report 2015(Geneva ,World Economic Forum.2015).
15. Suryana rayana : Inclusive Growth: A Sustainable Perspective. UNDP 2013Indira Gandhi Institute of Development Research Goregaon East, Mumbai 400 065.
16. UNDP: The Rise of the South: Human Progress in a Diverse world Human Development Report 2013